

إشكالية الحفاظ على التراث العمراني والمعماري التقليدي في اليمن وعلاقة المعماريين والأثريين والمؤرخين بعملية الحفاظ

د. محمد بن هاوي باوزير
أستاذ تاريخ اليمن والجزيرة العربية القديم المساعد
كلية التربية - صبر - جامعة عدن

الملخص

تزخر اليمن بالعديد من المعالم العمرانية والمعمارية العتيقة، وهو تراث أمة وشعب حضاري شهد له التاريخ بعظمة انجازاته الحضارية عبر تاريخه الطويل، وقد استنطاق البعض من هذا التراث أن يصمد للبقاء والاستمرار، بينما نجد الكثير منه مهدداً بالخطر، إما بالسقوط أو الزوال ، وإما بزيادة درجة الخطورة التي عليه وذلك بسبب عوامل كثيرة، ومنها : العبث والإهمال بقصد أو غير قصد، وكذا الزحف العمراني الحديث، أو بسبب الكوارث ومنها الحروب، أو كنازلة طبيعية تجتاح الأثر كالحرائق والزلازل، أو الأمطار الغزيرة والسيول الجارفة كما حدث في أواخر أكتوبر (2008م) في حضرموت ، والتي بسببها أوقعت بعض مدن حضرموت ومعالمها التاريخية في قبضة الدمار.

وفي هذا السياق يهدف البحث إلى الأخذ بعين الاعتبار تلك المخاطر التي تهدد تراثنا المعماري ، خاصة في حضرموت في ظل واقعها الكارثي الحالي، واتخاذ التدابير المناسبة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في حضرموت واليمن عموماً ، حتى يتسنى لتراثنا البقاء والاستمرار . وهنا يركز البحث على مسألة هامة وهي: على من تقع مسؤولية الحفاظ على التراث المعماري؟ هل تقع على عاتق الأثريين والمؤرخين فقط كما هو المعتاد في أغلب الوطن العربي أم على عاتق المعماريين، أم على عاتقهم جميعاً كفريق عمل متخصص كل في مجال اختصاصه.

وبهذا الصدد يبدو أن غالبية من قام بعملية الحفاظ على العمارة ، خاصة التقليدية في اليمن والوطن العربي عموماً في الماضي والحاضر هم الأثريين ودارسي التاريخ في ظل غياب أو نقص دور المعماريين في هذا المجال ، ولعل السبب في ذلك هو النقص الملحوظ في عدد المعماريين المتخصصين في تاريخ العمارة، خاصة التقليدية في جامعاتنا اليمنية وربما في بعض الجامعات العربية ، على عكس ما نجده في الجامعات الأوربية، الأمر الذي نتج عنه غياب أو ضعف دور المعماريين في هذا المضمار، والتخلي عنه لمصلحة الأثريين والمؤرخين ، وحتماً سيؤدي ذلك إلى إعاقة عملية الحفاظ ، وإلى عدم إعطاء النتائج العملية المرجوة المتخصصة، ولعل استمرار مثل هذا الخلل سيعرض العمارة اليمنية التقليدية على المدى البعيد وربما القريب للخطر ويخلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات وتقديم المقترحات التي ستفيد عملية حماية التراث المعماري التقليدي في اليمن، في ظل جهود الأثريين والمؤرخين، مع ضرورة الاستفادة من خبرات المعماريين في عملية الحفاظ. ومن خلال هذا كله لا بد من إعطاء مهمة العناية بالتراث المعماري وصيانته وترميمه لفريق كامل من المتخصصين من أثريين ومؤرخين ومعماريين ومصورين وغيرهم حتى تكون العمليات الحفاظية صحيحة أو قريبة إلى الصواب.

كلمات مفتاحية: التراث المعماري، المعالم العمرانية والمعمارية، الحفاظ على التراث.

مقدمة:

إن التحضر كظاهرة اجتماعية تتجسد بصورة أساسية في مظاهر الإبداع المختلفة في شتى مجالات الحياة. فقد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى أن العنصر الرئيس للحضارة هو إنشاء المدن وبناء البلدان والأمصار.. ولعل التراث المعماري يمثل الجانب المشع من ذلك الإبداع ، مجسداً مستوى حضارة المجتمعات ، فمن كان عمرانه في الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ كما يقول ابن خلدون وقد جعل ثراء المدينة في كثرة مبانيها^[1]، وحضارتنا العربية تنعم بهذا الإرث النوعي من التراث المعماري القديم ، والإسلامي وبهذا الصدد يقول (جورج كاندليس) " إن المدينة والإنسان شيئا متكاملان ، فالمدينة بدون الإنسان ليست شيئاً والإنسان بدون المدينة ليس سوى شبح"^[2]

واليمن كسائر أغلب البلدان العربية غنية بتراثها العمراني والمعماري المتنوع الذي ينتمي إلى عصور تاريخية قديمة تمتد إلى آلاف السنين ، وقد وصل اليمنيون منذ مطلع الألف الأول قبل الميلاد إلى مستوى رفيع من الإبداع الفني في الفنون المعمارية الهندسية ، وأخذ هذا الإرث ينمو ويتفاعل ويتراكم حتى أمتزج بالثقافة والحضارة الإسلامية مشكلاً نسيجاً تاريخياً متماسكاً يجمع بين الأصالة والمعاصرة ، وقد بقي الكثير من هذا الإرث المعماري التاريخي صامداً، ومنتشراً في معظم مناطق اليمن في حضره وريفه ، وسهوله وجباله ، وشاهداً من شواهد العصر على ما وصل إليه أسلافنا الأقدمون من تقدم وتطور، الأمر الذي يعكس - دون شك - درجة تطور المجتمعات العربية ونخص بالذكر المجتمع اليمني ، في عصورهم القديمة والإسلامية وما تلاها .

وهكذا فالمجتمع اليمني في تراثه المعماري التاريخي يعد مبعث فخر لأمة العربية والإسلامية، بل الإنسانية لأنه تراث أصبح عالمياً تملكه الإنسانية وتعتز به، شأنه شأن كل تراث أصيل في أي مكان قام ، وأياً كانت الأمة التي أبدعته، وهذا الأمر يتطلب الحفاظ عليه وحمايته من العبث والإهمال وإبرازه دون المساس بأصالته.

وفي اعتقادنا أن الواجب الأول هو توثيقه كخطوة أساسية في سبيل القيام - لاحقاً - بصيانته وترميمه ، تحسباً لغدر الزمان وعبث الإنسان ، وما شهده الوطن العربي واليمن عموماً من كوارث (حروب-زلازل - أمطار وسيول جارفة) كان شاهداً حياً على ذلك ، فمثلاً إلى يومنا هذا تتعرض معالم فلسطين للدمار أو التشوهات على أيدي المحتلين الصهاينة بهدف طمس هوية الشعب الفلسطيني (نموذج رقم 1-2) وفي العراق - أثناء وبعد الاحتلال الأمريكي في 2003- تُهب ودُمر تراثها الإنساني والمعماري والأثري (نموذج رقم 3).

أما اليمن فالمعروف أنها سبق أن شهدت العديد من الحروب الداخلية ، بالإضافة إلى ما تعرضت له من كوارث طبيعية ، كالزلازل الذي حدث في ذمار سنة 1982م ، وبالأمس .. كارثة الأمطار الغزيرة والسيول الجارفة التي اجتاحت حضرموت (في نهاية شهر أكتوبر 2008م) ، والأهم من ذلك الإهمال لبعض المعالم المعمارية وعدم الاهتمام بها (نموذج رقم 9). بالإضافة إلى عبث الإنسان المستمر بقصد أو غير قصد دون رادع له (نموذج رقم 4). كل ذلك يجعلنا أن ننادي بأعلى أصواتنا لإنقاذ التراث المعماري والأثري في اليمن وغيرها من البلاد العربية، ونناشد الجهات المعنية بالتنسيق مع الكوادر المتخصصة في هذا الشأن، لاتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل صون هذا التراث وحمايته، ولعل الإجراء الأول والأهم هو المسح والتوثيق للتراث- تحسباً للاندثار والطمس - ومن ثم صيانته وترميمه . وعلى هذا الأساس فإننا نرى تناول هذا الموضوع ارتباطاً بالعناصر التالية:

- 1- مسح وتوثيق التراث المعماري (مدن ومعالم تاريخية)
- 2- التاريخ والمنهج في صون الإرث المعماري وحمايته .
- 3- مسؤولية الحفاظ على التراث المعماري في اليمن وسائر الأقطار العربية .

1- توثيق التراث المعماري (Documentation):

التراث يمثل الذاكرة الحية للفرد والمجتمع ويمثل بالتالي هوية يتعرف بها الناس على شعب من الشعوب، لذا لا يمكن تحديد سبل الحفاظ عليه دون التعرف عليه عن قرب، فقيل: " لا يمكن تحديد الحفاظ على شيء لا نعرفه حق المعرفة"^[3].

إن العديد من تراثنا العمراني والمعماري في مدننا وقرانا التاريخية يتعرض لأخطار محدقة بسبب عدم توفر الحماية اللازمة له ، في ظل حالات الإهمال والتعديلات بقصد أو غير قصد ، وعلى سبيل المثال الطمس الجاري للمعالم المعمارية بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، بحثاً عن الشراء الموهوم من قبل بعض المتاجرين على حساب ذلك الموروث الأصيل ، أو تحت مسمى التأهيل والتوسع (نموذج رقم 5). وغيرها من العوامل التي قد تؤدي مع مرور الزمن إلى اختفاء المعالم المعمارية ، وهكذا قد يختفي جزء عزيز من تراثنا الحضاري ، وتنشأ أجيال جديدة لا تعرف من أمر ما كان شيئاً .

ولعل أول واجب علينا لهذا التراث هو توثيقه. وذلك بأن نسجله تسجيلاً شاملاً ، ونحدد موضع كل مدينة تاريخية ومعالمها على خريطة ، تحديداً دقيقاً، ونصفها - من داخلها وخارجها- وصفاً مفصلاً يبرزه للعين كأنها تراه ، بحيث يصبح من المستطاع إعادة إقامتها كما كانت ، إذا تعرضت لمكروه بقصد أو غير قصد ، كتساقط المعلم المعماري مع الزمن ، أو بسبب المتاجرة والزحف العمراني الحديث، أو الانفجارات بسبب فتنة داخلية أو حرب^[4]، أو غيرها من عوامل الهدم والطمس . فكيف إذا تعرضت لكارثة طبيعية مفاجئة كالأمطار الغزيرة والسيول الجارفة، وهو الأمر الذي شهدناه بالأمس في حضرموت، وحدث لها ما حدث من خراب ودمار^[5] (أنظر النماذج 6-7-8).

ثم إن الواجب علينا أن نبين حالة تلك المدن والمعالم التاريخية العتيقة ، من حيث حاجتها إلى الحماية والصيانة والترميم ، وبالتأكيد يتطلب ذلك جهوداً مكثفة ، وإلى النفقات المالية ، والخبرات الفنية العملية المطلوبة ، والهيئات - الرسمية والشعبية وربما الدولية - التي يجب أن يستعان بها للقيام بهذا الغرض أو تستطيع الإشراف عليه . وقد نهضت بلادنا بهذا كله أو ببعضه ممثلة بالهيئة العامة للآثار والمتاحف أو هيئة الآثار وحماية المدن، وكذا بعض المؤسسات الشعبية والأجنبية.

إذا لا يمكن تحديد كيفية الحفاظ على شيء لا نعرفه حق المعرفة، فقبل الشروع في عملية الحفاظ والترميم للآثار المعماري، يجب أن تجري عملية المسح والتوثيق لها^[6]. وعملية التوثيق الأولى (حالة الوضع الراهن) قبل التدخل الحفاظي مهمة جداً ، فهي العملية التي تجعلنا نفهم المعلم ونتوصل إلى تحديد قيمته وأهميته فمثلاً لا يمكن للطبيب أن يجري عملية جراحية لمريض دون أن يقوم مسبقاً بتشخيص المرض ، وبتحليل وفهم مسبق لحالة المريض بشكل عام من حيث تشخيص حالته العامة والمرضية ووضع الخطة ونوع العملية اللازمة .. وكذلك الحال بالنسبة للمختص لعملية الحفاظ على المعلم المعماري، إذ يقوم بتحليل وتشخيص مشابه لفهم مبناه الذي يريد أن يجري له عملية جراحية ألا وهي عملية الترميم^[7].

ومن عمليات التوثيق المهمة التسجيل والتصنيف والتوثيق بالتصوير وبالرفع الهندسي ، وهذا العمل لا يقتصر على الأثريين والمؤرخين ، كما هو السائد حتى وقت قريب في وطننا العربي ، بل يحتاج إلى فريق متكامل من المتخصصين ، فإلى جانب الأثريين والمؤرخين لا بد من إشراك المعماريين والتقنيين والمصورين وغيرهم ، (وفي نظرنا) فإن المسؤولية على هذا الفريق من حق المعماري أو الأثري ، كل في مجال اختصاصه ، وحسب ما تقتضيه الحاجة .

وفي هذا المقام وفي ظل المخاطر التي تهدد تراثنا الإنساني والأثري وخاصة المعماري، وعوامل التلف من كل جانب، كالعوامل البيئية والتجوية والتعرية، بالإضافة إلى التلف البشري، والكوارث الطبيعية المفاجئة، كالأمطار والسيول والحرائق والزلازل. نقترح مشروع لتأليف مدونة أو موسوعة تحوي دفتيها صورة توثيقية صادقة عن كنوز اليمن المعمارية التاريخية، والحالة التي هي عليها، وما تحتاجه من حماية من أجل إيقاف الخطر الذي يهددها، وما يتطلبه من جهود رسمية

وشعبية، وما يتطلبه المشروع من مخصصات مالية [8]. كما نقترح تكليف فرق من المتخصصين في كل محافظة من محافظات الجمهورية ، على أن يقوم كل فريق في محافظته بعمليات المسح والتوثيق لتراثه ، ومن ثم تسليمها للجهة التي سيكون على عاتقها مسؤولية تنفيذ ذلك المشروع الوطني التوثيقي. ودون شك سيكون ذلك بحاجة إلى جهود جادة (رسمية وشعبية)، ولفترة من الزمن قد تكون طويلة. وربما بذلك قد نضمن البقاء والاستمرار لهذا المعلم المعماري أو ذلك في ذاكرة الأجيال القادمة حتى لو طمس بالكامل.

وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون أمام مدونة يمنية تاريخية تتضمن الحديث عن المدن والمعالم التاريخية، من خلال إعطاء نبذة تاريخية موجزة لكل مدينة تاريخية ، ولكل معلم معماري ووضع مخطط موقعي للمدن التاريخية ، وترقيمها ترقياً تسلسلياً، وإثباتها بصور فوتوغرافية ملونة وغير ملونة ورسومات مسح عن الواقع الموجود ، ومخططات هندسية ، تبين حالة المدن والمعالم التاريخية، على أن يكون ذلك كخطوة أساسية في سبيل القيام لاحقاً بحماية هذه الكنوز من فنون العمارة القديمة، ومن التراث الإسلامي التي تعد شاهداً لحضارتنا اليمنية ، والتي تحكي عن حقب من تاريخ أمتنا. وبعد هذا العمل التوثيقي نستطيع أن نقف على كل معالمنا المعمارية ، ومن ضبط للمنازل التاريخية ، والقصور، والحصون، والمساجد، والمآذن، والقباب، والأربطة، والاسبله ، والأضرحة، والأسواق القديمة ، والأسوار ، وبوابات المدن، وغيرها من الطرز المعمارية التاريخية . وأخيراً هل نعتبر هذا المقترح ضرباً من ضروب المستحيل ؟ (في نظرنا) ليس كذلك، لأنها تجربة ليست الأولى وليست الأخيرة بل شهدتها بلدان كثيرة، أوروبية وعربية إسلامية في عالمنا الحديث والمعاصر، ومنها فلسطين المحتلة [9]، وتونس ومصر وغيرها من دول العالم.

وفي نهاية المطاف لنا وطيد الأمل أن يلقى هذا المقترح أذان صاغية ، وأن يكون قيد التفكير ، ومن ثم الشروع فيه ، وإذا شاء المولى عز وجل وتحقق لنا ذلك الأمل ، لكان لنا بذلك مدونة أو موسوعة كاملة عن كنوز اليمن المعمارية التاريخية ، ولا شك بأنه سيكون في هذه المدونة فائدة علمية لمن يرغب في علم وفائدة تاريخية لمن يرغب في إطلاع ، وفائدة هندسية لمن سيساهم في صيانة وترميم تراثنا اليمني وكنوزه المعمارية التاريخية .

2- التاريخ و المنهج في صون التراث المعماري و حمايته:

بداية كان الاهتمام بالتراث المعماري و الأثري من قبل أفراد متقفين ، وقد كانت بدايات الاهتمام في الحفاظ على التراث المعماري و الأثري في أوروبا ، في كل من إيطاليا وفرنسا و انجلترا ، بل طُوّر فيها ، أما أعمال الصيانة و الترميم للمنشآت التاريخية - الأثرية والمعمارية ، فقد بدأت في القرن التاسع عشر الميلادي وبدايات القرن العشرين ، وكانت محدودة و موجهة أساساً للبقايا المتميزة ومهملة لتلك الأقل تميزاً [10]. ولكن فيما بعد أخذت تلك الأقطار الأوروبية الثلاث بُعداً أكثر تطور في هذا الشأن.

وكانت إيطاليا من أكثر البلدان الأوروبية حفاظاً على تراثها إذ أن تراثها يشكل عامل من عوامل الترابط بينها وبين البلدان والشعوب الأوروبية، بسبب وجود الفاتيكان وسلطة البابا التي أولت اهتمامها بهذا الشأن ، وبسبب كثرة الإرث المعماري و تنوعه ، وقد كان لهم السبق في مسألة الحفاظ على التراث وحمايته منذ عصر النهضة ، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا و انجلترا ، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية تليهم في هذا الشأن [11].

وفي خطوة متقدمة بشأن التراث المعماري وسبل إدارته وحمايته والحفاظ عليه تحدثت أشهر الموثيق والاتفاقيات الدولية الأكثر انتشاراً (التي تعتبر عالمية المرجعية) عن المحافظة على التراث الثقافي بشكل عام ، ومنه التراث المعماري بكل أشكاله (مدناً ومعالم تاريخيه) كتراث عالمي لكل الإنسانية ، وحمايته واجب الدول و الشعوب المهتمة بالحضارة ومنها : ميثاق أثينا سنة 1931م ، وسنة 1933م [12] ميثاق البندقية سنة 1964م - ويسمى أيضاً الميثاق العالمي للحفاظ والترميم للمعالم

والمواقع، الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين والتقنيين للمعالم التاريخية^[13]. وميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية، واشنطن سنة 1987م^[14]. بالإضافة إلى ذلك اتفاقيات حماية التراث العالمي لمنظمة اليونسكو (باريس 1972م)، وتوصيات اليونسكو في مؤتمر نيروبي في سنة 1976م في مسألة حماية المناطق التاريخية^[15].

كذلك للعرب والمسلمين دور لا يستهان به في هذا الشأن^[16]، ولو أنه ظهر متأخراً، فهناك مؤسسات عربية إسلامية حكومية وغير حكومية، ومؤسسات فطرية تعمل في مجال الحفاظ على التراث الإنساني والمعماري والأثري، ولعل أشهرها على مستوى أقطار الوطن العربي والعالم الإسلامي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ألكسو (ALESCSO) إذ تقوم بنفس الذي تقوم به منظمة اليونسكو - دون تعارض بينهما - ولكن بشكل خاص في الوطن العربي، وأسست من قبل الجامعة العربية عام 1970م، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO)، التي أسست في العام 1982م في فاس ومقرها في الرباط، ومنظمة المدن العربية التي أنشأت في العام 1967م. ومنظمة العواصم والمدن الإسلامية، وقد أنشأت في العام 1980م في مكة المكرمة.

أما المؤسسات العربية الإسلامية غير الحكومية فمنها: منظمة الاغاخان وهي صاحبة جائزة الاغاخان الدولية للعمارة والمدن التاريخية، والتربية والبرنامج الثقافي (أسس عام 1992م). بالإضافة إلى العديد من الجمعيات من القطاع الخاص التي تعني بعمليات الحفاظ على التراث بكل أنماطه، وكذا مؤسسات التراث الأثري والمعماري والحضري في بعض الدول العربية، ومؤسسات التراث الديني والوقف الإسلامي، وهي التي أكدت بشده على عدم ترك إدارة وتصميم وترميم التراث بأيدي غير المتخصصين.

وهكذا لا حظنا - كما تقدم - في المواثيق والمعاهدات والمؤتمرات الدولية والعربية الإسلامية أن مسؤولية الحفاظ المعماري من مسح وتوثيق وصيانة وترميم، يجب أن يقوم بها فريق من المتخصصين، وأن عليهم العناية بهذا الشأن، والعناية بتأكيد الرؤى من الآثار والمناطق التاريخية وغيرها من المعالم المعمارية، وما يحيط بها، ولم تشوه، وأن هذه الموروثات المعمارية تندمج بتألف وتوافق مع الحياة العصرية.

3- مسؤولية الحفاظ على التراث المعماري في اليمن وسائر الأقطار العربية: بداية على من تقع مسؤولية الحفاظ المعماري؟

بموجز القول، أن مشكلة عدم تحديد من تقع عليه مسؤولية الحفاظ على التراث الثقافي بمختلف فروعه (ونحن هنا بصدد الحفاظ المعماري) ستقود إلى تشتت القوى وإلى عدم إعطاء النتائج العملية الصحيحة المتخصصة، وعلى هذا الأساس فإن عملية الحفاظ المعماري والحضري (معالم ومدن تاريخية) تحتاج إلى فريق من المتخصصين من أثريين ومؤرخين ومهندسين ومصورين، وتقنيين وربما الناشطين والعمال المهرة (المعاملة) في مجال الحفاظ على التراث وغيرهم، ويكون المسئول عن هذا الفريق المهندس المعماري (معماري مصمم لإدارة التراث، معماري مرمم). ولعل هذه المسؤولية هي الإشكالية المهمة لدى الجهات المعنية في أي دولة، وفي اعتقادنا بدونها - كما تقدم شرحه - ستؤدي إلى إعاقة عملية الحفاظ المعماري، وإلى عدم إعطاء النتائج العملية الصحيحة.

4- علاقة الأثري والمعماري و المؤرخ بعملية الحفاظ على التراث المعماري^[17]:

إن غالبية الذين قاموا بعملية التأريخ للعمارة العربية القديمة والإسلامية في الماضي والحاضر هم من الأثريين أو من دارسي الآداب والتاريخ. ويبدو أن هناك نقص واضح في عدد المعماريين المتخصصين في تاريخ العمارة في جامعاتنا العربية في حين نجد أن كثير من كليات العمارة في الجامعات الأوروبية تقدم شهادات في تخصيص تاريخ العمارة سواء التقليدية منها أو الحديثة، ولا شك في أن التخلي عن تخصص تاريخ العمارة القديمة وتاريخ عمارة العصور الوسطى

لمصلحة الأثريين والمؤرخين قد قاد إلى إحداث مشكلة ، ألا وهي عدم تطور دراسة التاريخ الإنشائي للعمارة ، وهذا بدوره أدى إلى عدم تفاعل المعماريين مع المباني التقليدية حتى أن كليات الآثار تطور بها الحال لنقوم ، بالإضافة إلى تدريس مساقات تاريخ العمارة التقليدية ، بتدريس مساقات في الحفاظ على المباني التقليدية.

والناظر في وطننا العربي بما فيه بلادنا يرى أن الكثير من عمليات الحفاظ على المعالم والمدن والمناطق التاريخية لا تعتمد على أسس ونظريات الحفاظ بل تنفذ باجتهادات خاصة من المشرفين والموظفين في حقل التراث وخاصة الأثري منه ، لكن المشكلة الأكبر تكمن في عدم وجود مدارس أو معاهد متخصصة تؤهل إلى المجال الميداني العملي أفراد تقنيين تكون لديهم معرفة ولو بسيطة بالعمارة وطرز البناء كي يستطيع التعامل معها بشكل سليم ، والتميز بين الصواب والخطأ ، حتى تكون أعمالهم صحيحة أو أقرب إلى الصواب .

إذاً لابد من اقتناع المسؤولين في البلاد العربية ومنها بلادنا بأن عملية الحفاظ على المعالم والمدن التاريخية ليست سهلة ، فهي عملية معقدة أكثر من عملية الحفاظ على غيرها من أنماط التراث الثقافي، والترميم الوقائي فيها أصعب لأن المدن والمعالم التاريخية في بيئة مفتوحة ، فقد يتم تطبيق الترميم الوقائي على الجزء الداخلي من المباني وعلى مقتنياته ، وذلك بمراقبة عوامل التلف الجوية داخله مثل الحرارة والرطوبة والغبار . وكذلك فهناك متغير الحفاظ الإنشائي على المبنى الذي يتطلب متخصصين في فهم تلف ومعالجة الإنشاءات القديمة المبنية بالطين أو الحجر أو مواد أخرى .

وبالتالي اقتناع المعماريين بمسئوليتهم تجاه الحفاظ المعماري ، دون التخلي عنه لمصلحة الأثريين و المؤرخين ، فهم الأقدر على القيام بهذه المهمة من بين بقية المتخصصين وهذا يحتاج - كما تقدم - إلى فريق متكامل من متخصصين يكون المعماري المرمم هو المسؤول عن ذلك الفريق ، وكذلك الحال بالنسبة للترميم للمواد الأثرية من تماثيل و منحوتات وأختام وفخار وغيرها ، فهي بحاجة إلى فريق يضم عدد من متخصصين ولكن تكون المسؤولية الأساسية لأثريين متخصصين .

وهنا نلاحظ أهمية التخصصية في عمليات الحفاظ المعماري ، حيث لابد من تجانس وتكامل الجانب العملي مع الأكاديمي ، ولابد من تضافر كل الجهود بهدف انقاذ التراث المعماري في الوطن العربي و اليمن عموماً ، و التركيز على الجوانب النظرية و العملية ، لأن كل منهما مكمل للآخر ، وهذا يعني أن التخصصية أمراً ضرورياً في هذا الشأن ، وأن أهميتها تكمن في أنها هي التي توجد العلاقة المتجانسة بين الجانب النظري و الأكاديمي والجانب الحرفي التي تحتاج إليها في عمليات الحفاظ المعماري في بلادنا حتى تكون تلك العمليات الحفاظية صحيحة أو أقرب إلى الصواب .

كما تحدث الدكتور عليان في هذا السياق عن الإشكاليات و الاقتراحات التي رُصدت من خلال دراسة وتحليل علاقة الأثري والمعماري والمؤرخ بعملية الحفاظ ونذكر ما يخص الحفاظ المعماري واستثناء ما يخص الحفاظ الأثري ومنها :

1- إعطاء مسؤولية الحفاظ و ترميم التراث المعماري في الوطن العربي للأثريين وللدوائر التي تعني بالآثار من دون مراعاة لمختلف التخصصات الأخرى التي لابد من إيجاد مؤسسات ترعاها.

2- عدم فهم القيمة التاريخية للمعالم القديمة و الإسلامية وغيرها، وبالتالي تكون عمليات التدخل غير مرضية.

3- لابد من استصدار قوانين للحفاظ على التراث المعماري.

4- عدم معاداة أي طراز معماري دون غيره بسبب نظرة سياسية أو لغيرها من الأسباب.

5- لابد من وجود المراكز والمعاهد والكليات المتخصصة وضرورة تأهيل الكوادر المتخصصة .

6- عدم قبول تبرير تدمير التراث المعماري بهدف البحث عن تراث تحته ، وكذلك عدم قبول تدمير مرحلة تاريخية لاحقة لإظهار أخرى سابقة ، وهذا الأمر مرفوض إلا بشروط نجدها مشروحة في (المادة 11) من ميثاق البندقية وكذلك عدم قبول تدمير أي مبنى أو معلم تاريخي

وطمسه بهدف إقامة بناء حديث ، وهو الأمر الذي تعاني منه بلادنا حيث تعرضت الكثير من معالمها للعبث و الهدم تحت مسمى التأهيل و التوسع(نموذج رقم 5).

5- نظرة ختامية:

وفي الختام، ماذا بوسعنا أن نقدم لأنقاد تراثنا في اليمن والوطن العربي عموماً ؟ لقد تعددت أسباب العبث بتراث الأجداد، (وفي نظرنا) يأتي عبث الإنسان في مقدمة الأسباب، فهو شوكة مؤلمة في خاصرة التراث الإنساني والمعماري والأثري وهو الكابوس الجاثم عليه دوماً في بلادنا وربما في أغلب الأقطار العربية - حتى اللحظة - دون رقيب وحسيب ، ولكن رغم ذلك يبدو أن هذه العبث الإنساني مقدوراً عليه من خلال وضع القوانين ، وجملة من الجهود العملية الجادة ، الرسمية والشعبية وغيرها ، ولكن ماذا عسانا أن نقول إذا تعرض تراثنا لكوارث مفاجئة ، كنازلة طبيعية تجتاحه كالحرائق والزلازل والأمطار الغزيرة والسيول الجارفة ، أو لقصف مدفعي أو انفجارات بسبب فتنة داخلية أو حرب ، ومنها ما فعلته تلك الحروب الظالمة للغزاة الأمريكيان والصهاينة من خراب ودمار في التراث العراقي والفلسطيني ، والذي كما نراه مازال مستمراً (على فلسطين وبالذات غزة ، وبنيتهم التحتية ، ومساجدهم العتيقة والحديثة وغيرها من معالم التراثية الدينية منذ يوم السبت 2008/12/27م حتى يوم 2009/1/19م) ، بالإضافة إلى ذلك ما سبق أن فعلته كارثة الأمطار والسيول في حضرموت (نهاية شهر أكتوبر 2008م) بتراثنا من مباني وقصور وحصون ومساجد وغيرها من المعالم (النماذج 6-7-8 -) . إذا في تقديري لا يمكن السكوت عن ذلك والرضاء بالأمر الواقع ، بل لا بد من وقفات عملية جادة تقوم بها الجهات الرسمية والشعبية ، وكذا المنظمات الدولية والعربية الإسلامية وغيرها ، ووضع السبل الكفيلة لحماية هذا التراث الإنساني الحضاري والحفاظ عليه من عبث الإنسان ، وكوارث الزمان ومصائبه.

وهكذا إذا كنا نتحسر على ما حل بتراث أخواننا العراقيين والفلسطينيين ، فإننا نبك دماً على ما حل بأهلنا في العراق ، وحالياً في قطاع غزة ، إن صور جنود الحملة الأمريكية على العراق ، والعدوان الصهيوني الغاشم على أهل غزة ، وهم يُذيقون العراقيين والفلسطينيين صنوف العذاب وضروب الإذلال ستبقى عالقة في أذهان الأجيال ، وشاهدة على الحقد الأمريكي الصهيوني الدفين ضد أمة العرب والمسلمين .

أما بالنسبة لليمن ، فيبدو أن معالمها المعمارية والأثرية التاريخية بعيدة عن شبح الحروب ومخاطرها ، إلا أن الكثير منها تقع في قبضة الدمار ، بسبب عبث الإنسان والكوارث الطبيعية المفاجئة - كما تقدم - بالتالي - فإن الواجب الأول الذي يجب أن نقوم به هو توثيق التراث كخطوة أساسية لحمايته وصيانته وترميمه ، وهو الأمر الذي - دون شك - تتحمل مسؤوليته الجهات المعنية كخطوة أساسية لتكليف الكوادر المتخصصة من معماريين وأثريين وتقنيين ومؤرخين ومصورين وغيرهم ، للشروع في عمليات المسح والتوثيق لكل تراثنا ومن ثم صيانته وترميمه.

ولعلنا بذلك سنكون أمام موسوعة كاملة عن معالمنا ، وربما نستطيع من خلالها برمجة صيانة وترميم أهم المعالم أو بحسب ما تقضيه الحاجة .. سيما في هذه المرحلة التي أزهـر فيها البحث العلمي في بلادنا بفضل الجامعات اليمنية ومراكز الأبحاث العلمية المنتشرة في ربوعها ، وما أعطته وستعطيه للوطن من خبرات علمية متخصصة في مختلف المجالات بما فيها المعمارية والأثرية.

نأمل أن تكفل مثل هذه الأعمال بالنجاح ، ونؤكد لأجيالنا الحاضرة والقادمة بأن مثل هذه الأعمال التوثيقية لتراثنا المعماري التاريخي لها قيمة علمية مفيدة ، بل ستكون نافذة علمية في تقديم كنوز هذا الوطن ، والتعريف بمعالمه من مدن ومعالم بارزة ، والمتمثلة في القصور والقلاع والحصون والمساجد والمآذن والأربطة والاسبله والأسواق والأسوار والبوابات ، وغيرها من المعالم القديمة والإسلامية .

6- مقترحات وتوصيات:

باختصار ، لا يسعنا إلا أن نضم أصواتنا إلى الأصوات التي تستغيث وتتادي بإنقاذ التراث الإنساني والمعماري والأثري ، وندشد الجهات المعنية ، والمنظمات المحلية والدولية والعربية الإسلامية ، للعمل من أجل هذا التراث الحضاري العظيم أينما كان ، لأنه تراث أصبح عالمياً تملكه الإنسانية وتعز به ، شأنه شأن كل تراث أصيل في أيّ مكان قام ، وأياً كانت الأمة التي أبدعته . وبالتالي فإتخاذ الإجراءات اللازمة أمراً ضرورياً لبقائه واستمراره ، وتجنب المخاطر المستقبلية تجاهه . وفي هذا المقام نوصي ببعض المقترحات التي من شأنها قد تحمي تراثنا، وتفيد عمليات الحفاظ التراثية. ولعلها تتمثل في النقاط التالية : -

1. في تقديري أن أول واجب علينا تجاه التراث هو (مسحه وتوثيقه) كخطوة أساسية لأي عملية حفاظية ترميمية لتراث الأجداد ، لأنه لا يمكن تحديد كيفية الحفاظ على شيء لا نعرفه حق المعرفة ، وبذلك يصبح من المستطاع إعادة إقامته . كذلك المعالم الموثقة ستظل شاهداً في الذاكرة الإنسانية حتى لو طمست بالكامل ، ودون شك ففي الأعمال التوثيقية فوائد أخرى ولا يتسع المقام هنا لتوضيحها [18].
2. تفعيل ذلك التوثيق بمشروع مدونه أو كتاب يحوي بين دفتيه كافة المعالم التاريخية مع نبذة تاريخية مختصرة عنها ، مزوداً بالخرائط والرسومات والصور وغيرها ، لتكون نافذة علمية للقراء من الأجيال الحاضرة والقادمة .
3. الشروع في عمليات الصيانة و الترميم بعد المسح و التوثيق للتراث و التعرف عليه حق المعرفة.
4. العبث بالمعالم التاريخية و تهديمها على حساب طمسها جزئياً أو طمسها بالكامل تحت مسمى التأهيل و التوسع أو أي مسميات أمراً مرفوضاً . وحول ما تقدم يمكن الرجوع إلى ميثاق البندقية (المواد من 1-14) ، وبالتالي إعادة الاعتبار للمعالم التي طالتها الأضرار و التشوهات و الاختلالات تحت مسميات غير منطقية وتطويرها وتنميتها .
5. ضرورة التخصصية في عمليات المسح و التوثيق وكافة عمليات الحفاظ والصيانة والترميم للتراث المعماري و الأثري ، وهذا يحتاج إلى وجود خطط لتنظيم عمليات الحفاظ ، وفي تقديري الجهات المعنية أو صانعي القرار في بلادنا أو غيرها من الدول هي المسئولة على ذلك ، وبالتالي عليهم تشريع القوانين بهذا الشأن ، ومن ثم إعطاء مثل هذه المهمات الحفاظية للمتخصصين من معماريين و أثريين ومؤرخين ومصورين و النشطاء المؤهلين في مجال التراث و غيرهم ، ولأن الصيانة والترميم هي طريقة عملية عالية التخصص تستخدم فيه الكثير من التقنيات ، بالتالي يجب أن تعطى لفريق متكامل من المتخصصين - كما تقدم - ويكون المعماري هو المسؤول.

وهكذا نخلص إلى أن موضوع إدارة التراث المعماري و حمايته مسؤولية عامة جماعية ، لا تقتصر على جهة واحدة والمقصود بها المؤسسات التي تعني بإدارة التراث و حمايته (الهيئة العامة للآثار والمتاحف، الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية، والهيئة العامة للكتاب والمخطوطات وغيرها..) وإن كانت تتحمل العبء الأكبر في ذلك ، وإنما يجب مشاركة الجميع في الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص ، من متخصصين وباحثين وأكاديميين وغيرهم من الناشطين في مجال التراث، وهنا تكمن أهمية المجتمع وفعاليته في الحفاظ على تراث أجداده من عبث الإنسان وغدر الزمان ، إذاً فواجب الشعوب نحو تراثها هو واجب ويجب أن يكون مستمر سواء في السلم أو في الحرب أو عند حدوث الكوارث الطبيعية ، بل أن واجبهم أوقات الصعاب يصبح أكثر أهمية وضرورة، لأن تراث الشعوب جزء من هويتها وذاتها ويجب أن تستميت في حمايته وألا تتخلى عنه .. الملاحظ:كله ، نرجو أن نكون قد بلغنا الغاية المتوخاه، والله الموفق إلى سواء السبيل.

7- الملاحق :

اخترنا بعض النماذج المعمارية الواقعة تحت قبضة الدمار بسبب عبث الإنسان و غدر الزمان، فهي تستغيث و تطلب من يحميها و يصونها و يرممها.. فلسطين: كيد لا يستطيع القيام بذلك إلا المتخصصين في هذا المجال من معماريين وأثريين و تقنيين ومؤرخين ومصورين وغيرهم من النشطاء في هذا المجال ..

فلسطين :

نموذج (2) مسجد النبي داوود:



نموذج (1) المسجد الأقصى:



يقع المسجد في الجهة الجنوبية من الحرم الشريف بناه الخليفة هذا المسجد من الأماكن الأثرية الدينية في فلسطين و يقال أن النبي داوود عبد الملك بن مروان و أمه أبنه الوليد سنة 705م ، طالته مراراً مدفون في هذا المكان . وقد طالته أيادي العبث الصهيونية بل حوّل هذا أيادي العابثين الصهاينة و منها حريق المسجد الذي أذعت فيه المسجد إلى كنيس يهودي منذ عام 1948م وقد أزال الصهاينة جميع الآيات السلطات الإسرائيلية ان مختل العقل إسمه روهان قام بالحريق في القرآنية و الكتابات العربية المنقوشة على الضريح و الجدران و كتب مكانها 1969/8/21م كتابات يهودية .

نموذج (4) صنعاء القديمة



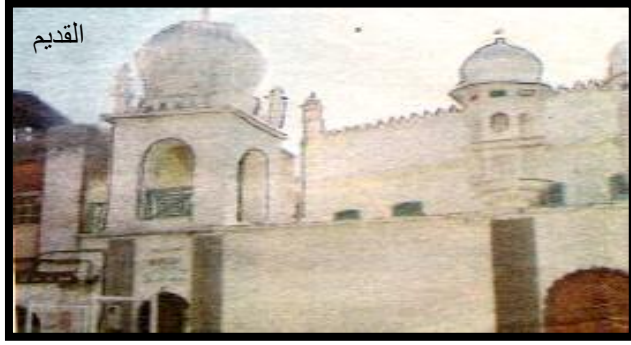
صنعاء القديمة متحف تاريخي يدع مليء بالمعالم التاريخية الفريدة المتمثلة بأبوابها العملاقة وسورها المنيع ومساجدها المنقوشة بزخرفة إسلامية وخطوط عربية متنوعة ، ومنازلها وأسواقها العتيقة .. أنها واحدة من أقدم المدن العربية لكنها ليست في مأمن من العبث و الإهمال .

نموذج (3) ملوية سامراء - العراق



قصفت الملوية (منذنة جامع سامراء) بقذائف الهاون من قبل الغزاة الأمريكيين كما استخدمت المنذنة موقع عسكري لفرقة قناصة أمريكية .

نموذج (5) عدن - مسجد أبان :



القديم

مسجد أبان المنسوب إلى أبان بن عثمان بن عفان (ت105هـ/723م) كان إلى عهد قريب يحتفظ بمنطه التقليدي وبزخرفته الجميلة على أبوابه ولكنه تعرض للهدم الكامل ليحل محله مبنى حديث.

نموذج (6) شبام حضرموت



مستوطنة شبام حضرموت بعد كارثة الأمطار الأخيرة في نهاية شهر أكتوبر (2008م) و الخراب الذي طال بعض مبانيها العتيقة ، ويبدو أنها مهددة بالزوال تطلب من يمد لها يد العون للبقاء و الاستمرار .

نموذج (7) حصن الفلّس - سيئون



معلم ذو صبغة عسكرية (نحو القرن 10هـ) أعيد تاهيله بعد أن أضحي خرابه وهاهو الآن يقع في قبضة الدمار بعد كارثة الأمطار .

نموذج (8) حصن الغويزي



تضررت بعض أجزاء الحصن جراء كارثة الأمطار الأخيرة . 2008 م .

نموذج (9) قصر المكلا السلطاني



القصر السلطاني للسلطان الال القبيضي - من أبرز معالم المكلا وهو الآن بحاجة يركن لها و ينتظر عطف الجهات المختصة لترميمه قبل أن يتهافت

هوامش البحث و تعليقاته :

1. أبن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ): المقدمة، دار العودة، بيروت (1988م)، ص33، 272.
2. مجموعة من المؤلفين: تعريب كمال خوري، الإنسان و المدينة في العالم المعاصر، دمشق (1977). منقول عن: مجلة الفكر العربي - عدد (30) بيروت (1982). وأنظر وزيري، يحيى: التصميم المعماري الصديق للبيئة - نحو عمارة خضراء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة (2007م)، ص179.
3. عليان، جمال: الحفاظ على التراث الثقافي، مجلة عالم المعرفة، العدد (322) الكويت، ديسمبر 2005، ص99.
4. تعرض الإرث الحضاري (ومنه المعماري) في فلسطين والعراق للنهب و التدمير، على أيدي المحتلين الصهاينة منذ نكبة 1948م حتى اللحظة، وعلى أيدي قوات الاحتلال الأمريكي التي اجتاحت العراق في ابريل 2003م .. لمزيد من التفصيل أنظر: م. رائف نجم وآخرون: كنوز القدس، ط1، طبع في إيطاليا، (1983م). وفرج الله أحمد يوسف: آثار فلسطين والعراق تحت الاحتلال، بحث قدمه أمام المؤتمر الثاني للعلوم والتكنولوجيا في الآثار والمحافظة عليها، معهد الملكة رانيا للسياحة و

- التراث بالجامعة الهاشمية بالزرقاء - الأردن (7 - 11 ديسمبر 2003م). وكتابه عن الآثار العراقية تحت الاحتلال الأمريكي، ط1، القاهرة (2007م)، وأنظر: فرشخ، جوان: اغتيال بلاد الرافدين، (ص16-25)، مجلة الآثار، العدد (6)، أغسطس (2003م). والناشف، خالد: تدمير التراث الحضاري العراقي - فصول الكارثة، ط1، دار الحمراء للطباعة والنشر والتوثيق والتوزيع، بيروت 2004م.
5. من خلال مشاهداتنا في حضرموت وجدنا أن بعض معالمها قد تعرضت للخطر جراء كارثة الأمطار والسيول التي حلت بحضرموت (23-25 أكتوبر 2008م) ومنها مدينة الطين شبام وحصن الغويزي بالمكلا، وحصن الفلس بسيئون وربما غيرها من المعالم التي لم نقف عليها.
6. أنظر ميثاق البندقية (المادة 16) .
7. عليان: المرجع السابق، ص99-100.
8. علينا الاستعانة في هذا الشأن بتجارب الكثير من الشعوب الأوروبية منها والعربية الإسلامية .
9. بجهود الفلسطينيين وجهود عربية ودولية مساعدة تم توضيح الحالة آلت عليها آثارهم وخاصة كنوز القدس الأثرية والمعمارية، وشرحها على المستويين العربي والعالمي، تحصلوا على الدعم المادي والمعنوي، فأقدموا على توثيق إرثهم الحضاري في كتاب يحوي بين دفتيه صورة صادقة عن كنوز القدس المعمارية والحالة التي هي عليها، وكيفية حمايتها وسبل الحفاظ عليها . وسبق أن حدث شيء من هذا القبيل قبل الحرب العالمية الأولى عندما أصدر العثمانيين في فلسطين خلال الفترة ما بين (1858-1914م) قانون الأراضي العثمانية بعد أن قاموا بمسحها وتسجيلها، ومن ضمنها العديد من المعالم المعمارية الفريدة كالمساجد و الجوامع والأديرة و المدارس و الزوايا و المقامات وأضرحة الصحابة رضي الله عنهم. أنظر: المر، دعييس: أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية، القدس (1923م)، ص20. والحزماوي، محمد ماجد: حيازة الأراضي في فلسطين وآثارها والاقتصادية والاجتماعية (1858-1914م)، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة البحرين، العدد (15)، (2007م)، ص18.
10. البناء، السيد محمود: تحديد ملامح أصاله التراث المعماري مدخل ضروري لصيانته - تطبيقاً على مدينة صنعاء القديمة، مجلة كلية الآداب، العدد (28)، جامعة صنعاء (1993م)، ص113.
11. للمزيد من التفاصيل حول بدايات الاهتمام في الحفاظ على التراث المعماري، ودور الأقطار الأوروبية، خاصة (إيطاليا وفرنسا و إنجلترا) يمكن الرجوع إلى: جمال عليان: المرجع السابق، ص87-98. فيشر، هربرت: أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة إلى الثورة الفرنسية، ترجمة زينب عصمت و أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم ، ط3، دار المعارف، مصر (1970)، ص30-33.
12. عليان: المرجع السابق، ص57-58، البناء، السيد محمود: المرجع السابق، ص113-114.
13. هزاز عمران وجورج دبورة: المباني الأثرية - ترميمها وصيانتها والحفاظ عليها، منشورات وزارة الثقافة، سوريا ، دمشق (1997م) ص149-152. البناء: المرجع السابق، ص114-115. ولمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى ترجمة نص الميثاق كاملاً في ملاحق عليان: المرجع السابق ، ص232-235.
14. أنظر ترجمة النص في ملاحق عليان، ص256-259.
15. البناء: المرجع السابق، ص115-117. ولمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى:
Gurrieri,F., Dal restauro dei monumenti al resturo del territorio, Sansoni,
(1983).pp.129-159
16. للتفصيل حول دور العرب والمسلمين في مجال الحفاظ على التراث .. يمكن الرجوع إلى: جمال عليان، المرجع السابق، ص172-179.
17. للمزيد حول هذه العلاقة والإشكاليات والاقتراحات التي رصدت من خلال دراستها أنظر: عليان، المرجع السابق، ص148-152.
18. حول عمليات المسح والتوثيق للتراث وأهميتها وفوائدها، أنظر: عليان، المرجع السابق، ص99-110.